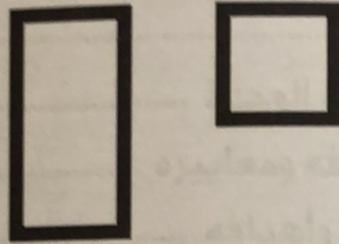
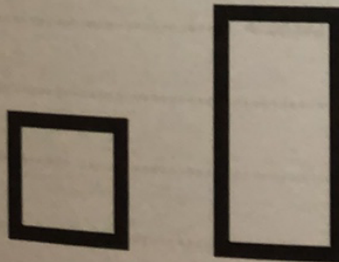


محتويات الوحدة



# الوحدة الثامنة

التحليل المالي والائتماني



## 2. مفهوم التحليل المالي وأهدافه ومعايير

### 1.2 مفهوم التحليل المالي وأهدافه

عزيزي الدارس، أريدك أن تفهم قبل كل شيء أن التحليل المالي ليس العصا السحرية التي تمسكها إدارة المصرف بيدها وبحركة بسيطة تمسح بها مخاطر الائتمان ولا أية متاعب أخرى، ولكنه أسلوب له من نقاط القوة وله في الوقت نفسه من نقاط الضعف ما يغير بعض المحللين بمهاجمته والانتقاص منه. ولكنه - في كل الأحوال - أسلوب ذو فائدة لا شك فيها قد تصلح نتائجه باعتبارها نقاطاً يستفيد منها متخذ القرار بشكل أو بآخر.

بعد هذا التقديم المفيد، دعنا ننتقل لنوضح المزيد عن مفهوم التحليل المالي وأهدافه. فالتحليل المالي في جوهره لا يخرج عن: جمع المعلومات المالية وتصنيفها وقياسها عن طريق الدراسة التفصيلية لبيان الارتباطات والعلاقات المختلفة فيما بينها.

★ أما الأهداف المتوخاة من ذلك فهي:

1- إثارة الأسئلة حول مدلولات هذه الارتباطات والعلاقات.

2- الاستفادة من إجابات الأسئلة المثارة المشار إليها أعلاه في اكتشاف نقاط الضعف أو القوة في السياسات التشغيلية المختلفة للشركة طالبة القرض في حالة استخدام التحليل المالي لتقييم قدرتها على الوفاء أو للبنك نفسه في حال رغبة الإدارة في تقييم الأداء في ناحية أو أكثر من نواحي العمل في ذلك البنك.

3- انطلاقاً مما سبق، يساعد التحليل المالي أيضاً في التخطيط العلمي للنواحي التشغيلية المختلفة في المنشأة.

ويثار التساؤل حول نقطة ما أو وضع ما في العادة عندما يتبين أنها غير متماشية مع ما هو متوقع أو سائد أو متعارف عليه، عموماً، أو في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة التي يتم تحليل أوضاعها.

إن جميع ذلك: إثارة التساؤلات ومحاولات تفسيرها والإجابة عنها، يمكن متخذ القرار من الاستفادة منها في تقييم إنجاز الشركة التي تم تحليل وضعها الذي كان سائداً في الماضي وفي الحاضر والاستفادة من ذلك في التخطيط للمستقبل.

عزيزنا الدارس، لعلك تذكر من دراستك للوحدات السابقة أن المعلومات هي وقود القرارات ولكنها هنا - وفي مجال التحليل المالي - هي المادة الخام التي يتعامل المحلل بها ولاسيما المعلومات المستقاة من السجلات المحاسبية للشركة وخاصة قوائمها المالية التي هي:

- 1- قائمة المركز المالي أو ما يطلق عليه المحاسبون اسم الميزانية العمومية Balance Sheet.
- 2- قائمة نتائج الأعمال أو قائمة الدخل Income Statement.
- 3- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها (أو قائمة تدفق الأموال Funds Flow Statement كما يسميها بعض المحللين) وهي قائمة يستخرجها المحاسب بكل سهولة من مقارنة القوائم المالية للشركة لفترات مختلفة.
- 4- قائمة التدفق النقدي Cash Flow أو قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية Cash Receipts & Disbursement وهي قائمة لا يدخل فيها إلا المبالغ النقدية التي قبضت والمبالغ النقدية التي صرفت فعلاً؛ فهي تبدو وكأنها محاسبة تعتمد على الأساس النقدي.

وهذه القائمة مفيدة جداً لإبراز القدرة الحقيقية للشركة على الوفاء بالدين لأن الوفاء يتم نقدياً، أليس كذلك؟ وقد تم شرح هذه القائمة في الوحدة الثانية من هذه المادة.

## 2.2 معايير الأداء في التحليل المالي

كيف ستحكم، عزيزنا الدارس، على أن نتائج التحليل الذي تقوم به ذات مستوى جيد أو مقبول أو حتى ضعيف؟ والإجابة عن ذلك: أنه لا بد من وجود مرجعية أو معيار يحتكم إليه بهذا الخصوص ولعل المثال التالي يوضح هذا الأمر: لو كانت نسبة أموال الاقتراض إلى أموال الملكية أي حقوق المساهمين، وتسمى نسبة الديون إلى الملكية، في إحدى الشركات تساوي 25%، أو كانت نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة، وهي ما يعرف بنسبة التداول، فيها تساوي 1، فما معنى هذه الأرقام وهل هي جيدة أم ممتازة أم مقبولة أم غير مقبولة؟ في الحقيقة، لا يفيدنا مجرد حصولنا على هذه المعلومات بحد ذاته بشيء سوى أن أموال الاقتراض تساوي ربع أموال الملكية وأن كل دينار من الخصوم المتداولة أو الديون قصيرة الأجل يقابله دينار من الموجودات المتداولة، ولكن لا يجيبنا هل هذا الوضع جيد أم لا؟

في الحقيقة، أننا لا نستطيع الحكم إلا إذا قارنا هذه الأرقام بمرجعية Benchmark أو معيار Standard معتمد لدى المحللين الماليين. ومن هنا نشأ الاهتمام بإيجاد هذه المعايير لتشكيل مرجعيات تتم المقارنة بها لتقرير ما إذا كان جواب نسبة ما ملائماً أو غير ملائم جيداً أو مقبولاً أو غير مقبول، أو يدل على وضع جيد أو سيئ وهكذا.

والآن، وبعد هذا التمهيد ومعرفة أهمية المعايير، فما هذه المعايير؟  
المعيار في حد ذاته (كما عرفت من الوحدة الرابعة) هو رقم أو نسبة يعتمد عليها المحللون  
الماليون باعتبارها مرجعية يتم المقارنة بها للحكم على مدى ملاءمة الوضع الذي يكشف  
عنه التحليل. وللمعايير أنواع وأشكال هي كالتالي —

## 1- المعيار النمطي المطلق

هناك معايير متعارف عليها عالمياً تتعلق ببعض النسب مثل:

أ- نسبة التداول (الوارد ذكرها أعلاه): المعيار النمطي لها يجب أن لا يقل عن 2 في الشركات التي تتعاطى الأعمال التجارية ولا معيار نمطياً لها في الشركات الصناعية أو شركات الخدمات بل يتم اللجوء إلى معايير أخرى لتقييم نسبة التداول في تلك الشركات.

ب- نسبة الديون إلى الملكية يجب أن لا تزيد على 50%.  
ج- نسبة السيولة السريعة: وهي تساوي الأصول المتداولة مطروحاً منها البضاعة في المخزن والجواب مقسوماً على الخصوم المتداولة ويجب أن لا تقل عن (1) في المشاريع التجارية ولا معيار نمطياً لها في المشاريع الأخرى.

## 2- معيار الصناعة Industry Standard

وهو المعدل السائد في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة؛ فإن كان معدل الأرباح الذي توزعه الشركات في صناعة ما هو 15% فإن توزيع الشركة لأرباح تساوي 15% يجعلنا نحكم على الشركة بأنها متوسطة، وإن وزعت أكثر فإنها أعلى من المتوسط، وإن وزعت أقل فإنها دون المتوسط.

أي أن معيار الصناعة هو المتوسط الحسابي، ويتم حسابه عن طريق تجميع المعلومات عن جميع الشركات التي تنتمي إلى صناعة معينة ودمجها معاً في قائمة مجمعة واستخراج النسبة من هذه المعلومات المجمعة وأبرز مثال على ذلك هو ما يقوم به البنك المركزي في قطر من تجهيز قوائم مالية مجمعة للبنوك العاملة في قطر. وبذلك، فإن جميع النسب التي تستخرج من هذه القوائم المجمعة هي معايير للصناعة المصرفية أو للبنوك العاملة في قطر.

### 3- المعيار التاريخي Historical Standard

تستخرج النسبة المعينة لسنوات عديدة متتالية للشركة الواحدة ثم يستخرج المتوسط الحسابي لهذه النسبة خلال تلك السنوات، والجواب (أي المتوسط) هو المعيار التاريخي لتلك الشركة. ويتم تقييم الشركة بموجبه حيث تقارن النسبة المعينة في سنة ما بالمعيار التاريخي لها؛ فإن كانت أقل كانت دون المتوسط الذي ساد في الماضي في الشركة، وإن كانت أعلى منه كانت أعلى من المتوسط الذي ساد في الماضي في الشركة، وإن كانت متطابقة معه كانت مساوية للمتوسط الذي ساد في الماضي.

### 4- الاتجاه The Trend

بعد استخراج النسبة المعينة للشركة نفسها ولسنوات عديدة - كما أسلفنا سابقاً - فإن استخراج المتوسط لا يتم وإنما تتم دراسة سلوك هذه النسبة خلال تلك السنوات، عموماً، هل هي ثابتة أم أخذت بالزيادة أم بالنقصان. وقد يستخرج خط الاتجاه العام لها ويتم بناءً عليها تقييم الشركة فيما يتعلق بهذه النسبة.

### 5- الرتبة The Rank

يتم ترتيب الشركات المتماثلة تنازلياً بموجب معيار معين أو رقم معين مثل حجم المبيعات أو حجم الميزانية أو حجم الأرباح أو أي نسبة أو رقم موضع الدراسة، وتعطى أرقاماً متسلسلة ويتم تقييم الشركة بموجب رقمها المتسلسل (أي رتبته)؛ فقد تكون الأولى أو الثانية أو العاشرة ... إلخ

### 6- المعايير الوضعية بموجب الأنظمة أو القوانين السائدة

هي معايير تفرض إما داخلياً بموجب الأنظمة المعمول بها في الشركة مثل نسبة المسم في الحليب ومشتقات الألبان في مصانع الألبان وإما أن تقوم بوضعها دائرة مختصة بذلك وذات علاقة مثل النسب التي يفرضها البنك المركزي على البنوك العاملة في البلد مثل نسبة القروض إلى الودائع أو نسبة أموال البنك الخاصة إلى الودائع أو نسبة السيولة أو نسبة الاحتياطي القانوني الواجب على البنك التجاري الاحتفاظ به ... إلخ أو النسب أو المواصفات التي تضعها دائرة المواصفات والمقاييس لبعض المنتجات وعلى الشركات ذات العلاقة التقيد بها.

## تدريب (1)

- 1- ما المعيار في مجال التحليل المالي؟ وما أهم فوائده؟ وكيف تستعمله لتقييم إنجاز الشركة؟
- 2- كيف تستخرج معيار الصناعة؟ وكيف تقيم أداء الشركة بموجبه؟
- 3- كيف تستخرج المعيار التاريخي لنسبة التداول؟
- 4- ما نسبة التداول؟ وما الجواب النموذجي لها في الشركات التجارية؟ وما معنى هذا الجواب؟
- 5- أعط أمثلة على معايير وضعية من واقع الحياة الجامعية.
- 6- إذا لم يكن في البلد إلا شركة واحدة تعمل في مجال معين فما المعيار الذي لا تستطيع استعماله لتحكم على أدائها؟ ولماذا؟ وما المعايير الممكن استعمالها في هذه الحالة؟
- 7- صنف المعايير التالية إلى أنواعها:
  - أ- نسبة السيولة السريعة.
  - ب- نسبة القروض إلى حقوق المساهمين لا تزيد على 50%.
  - ج- نسبة القروض إلى الودائع التي يضعها البنك المركزي ويطلب من البنوك عدم تجاوزها.
  - د- القروض إلى الودائع من الميزانية المجمعة للبنوك.
  - هـ- متوسط أرباح الشركة خلال السنوات الخمس الماضية.
  - و- ترتيب الشركة كان الخامس بين الشركات المماثلة.

## 3.2 بعض خصوصيات التحليل المالي

- للتحليل المالي خصوصيات تنبع من الأسلوب الذي يتم فيه والهدف منه ومنها:
- 1- كونه وسيلة وليس غاية في حد ذاته. وهذا معناه أننا لا نقوم بالتحليل لمجرد القيام به ولكننا نقوم به لتساعدنا نتأجه على:
    - أ- تقييم الوضع الذي كان سائداً كما تدل عليه البيانات المستخدمة فيه.
    - ب- الانطلاق من هذا التقييم لاتخاذ القرار الملائم.
  - 2- الأسلوب أو الطريقة المتبعة للقيام به وهو موضوع الفقرة الثانية.

وإذا تصرف هو الذي يترك أو يولد من التحليل المالي.

الهدف من القيام به. نقاط الضعف الخاصة به التي تنتج عن طبيعة البيانات وعن المحلل نفسه. وقد تم توضيح هذه الأمور في الوحدة السادسة عند معالجة خصوصيات التحليل الائتماني، ولا داعي للتكرار.

### 3. طرق التحليل المالي وأساليبه

للتحليل المالي طرق ثلاث يكمل بعضها بعضاً وهي:

1- التحليل الرأسي.

2- التحليل الأفقي.

3- استخراج المركز النسبي. (مقارنة وضع الشركة مع الشركات المماثلة)

وهو بأنواعه هذه إما أن يكون قصير الأجل، وإما أن يكون طويل الأجل وفيما يلي بيان هذه الطرق:

#### 1- التحليل الرأسي Vertical

ينطوي على استخراج العلاقات بين عناصر القائمة الواحدة في تاريخ معين هو تاريخ إعداد هذه القائمة، وهو تحليل يتصف:

أ- بالسيكون والثبات Static.

ب- يساعد على تقييم أداء الشركة في تلك اللحظة: لحظة إعداد القائمة التي يتم تحليلها واكتشاف بعض نقاط الضعف والقوة في تلك الشركة.

ج- يظل بحاجة لأن يتم دعمه بالتحليل الأفقي والمركز النسبي.

#### 2- التحليل الأفقي Horizontal

ينطوي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن مما يستوجب وجود معلومات أو قوائم مالية للشركة نفسها ولكن لسنوات متعددة لتسهيل القيام

بتتبع حركة البند بمرور الزمن. وهكذا فإن هذا النوع من التحليل يتصف بأنه متحرك Dynamic. ويمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب حيث يجري استخراج

النسبة نفسها لشركة ما لعدد من السنوات ودراسة ما طرأ عليها من زيادة أو نقص أو ثبات مع مرور الزمن. ويساعد التحليل الأفقي على:

أ- اكتشاف سلوك البند (أو النسبة) موضوع الدراسة عبر الزمن.

ب- اكتشاف سلوك البند (أو النسبة) موضوع الدراسة عبر الزمن.

ب- تقييم إنجاز الشركة أو نشاطها في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات الملائمة بعد تتبع أسباب التغيير في البند أو النسبة إلى جذوره العميقة.

### 3- استخراج المركز النسبي The Relative Position

أي ترتيب الشركة بالنسبة للشركات المماثلة لها بحيث تعطى هذه الشركات أرقاماً (رتباً) متسلسلة حسب حجم البند الذي يتم قياسه؛ فقد يكون ذلك البند هو حجم المبيعات أو حجم الأصول أو نسبة صافي الربح إلى المبيعات ويكون موقع الشركة في القائمة هو مركزها النسبي بالنسبة لمثيلاتها فيما يتعلق بالبند الذي يتم قياسه. وتؤدي هذه المقارنات إلى:

- أ- مساعدة الإدارة في تقييم أداء الشركة بالنسبة لمثيلاتها في ذلك المجال.
- ب- اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة لتحسين مركزها النسبي.

#### \* التحليل المالي قصير الأجل:

وقد يكون رأسياً أو أفقياً كما يمكن استخراج المركز النسبي للشركة منه ويغطي فترة زمنية قصيرة الأجل. وتهتم به الفئات التالية:

أصحاب الديون قصيرة الأجل كالبنوك والموردين والمديرين الماليين في تخطيطهم للأجل القصير وإدارة الأصول المتداولة، وذلك لأن من خصائصه أنه يركز على:

- 1- تحليل السيولة وقدرة الشركة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل.
- 2- تحليل رأس المال العامل ومكوناته.
- 3- التدفقات النقدية.
- 4- ربحية الشركة في المدى القصير.

#### \* التحليل المالي طويل الأجل:

وهو - كسابقه - يمكن أن يكون أفقياً أو رأسياً أو استخراج المركز النسبي ولكنه يغطي فترة زمنية طويلة ويهتم به:

- 1- المستثمرون في رأس مال الشركة (حملة الأسهم) وفي قروضها طويلة الأجل (حملة سندات الشركة أو الدائنون للأجل الطويل).
- 2- المديرون الماليون عندما يخططون للأجل الطويل أو للأرباح أو لإدارة الأصول الثابتة.



ومن خصائصه أنه **1** - يقاس قدرات الشركة وإنجازاتها في المدى الطويل ولذا فهو يركز على تحليل هيكل رأس المال أي حقوق المساهمين والقروض طويلة الأجل. **2** فترة الأرباح في المدى الطويل على تغطية التزامات الشركة طويلة الأجل مثل خدمة ديونها طويلة الأجل ومدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية.

كانت عزيزي الدارس، هذه أنواع التحليل المالي وطرقه وهناك أساليب محددة تتبع في التحليل المالي لتحقيق هذه الأنواع والطرق. وفيما يلي شرح موجز لهذه الأساليب المتعلقة التي يمكن إجمالها بمجموعتين أساسيتين ومجموعتين مساعدتين:

أما المجموعتان الأساسيتان فهما:

1- التحليل المقارن للقوائم المالية.

2- النسب المالية.

وأما المجموعتان المساعدتان فهما:

1- الأرقام القياسية

2- السلاسل الزمنية والمنحنيات البيانية والاتجاه العام.

وفيما يلي شرح موجز عن كل من هذه الأساليب:

### التحليل المقارن للقوائم المالية:

بموجب هذا الأسلوب، يقوم المحلل المالي إما بمقارنة:

- قائمتين ماليتين أو أكثر للمنشأة نفسها كل منها مجهز عن فترة زمنية معينة،

والتحليل المقارن في جوهره هذا لا يخرج عن كونه تحليلاً أفقياً،

- وأما أن يقارن قائمتين ماليتين (أو أكثر) لشركتين مختلفتين (أو أكثر) ولكن عن

الفترة الزمنية نفسها. ويحاول من هذه المقارنة اكتشاف أي الشركتين أفضل.

وهو في جوهره هذا لا يخرج عن كونه استخراج المركز النسبي.

والهدف في الحالتين هو اكتشاف نقاط الضعف والقوة وردها إلى أسبابها وتحديد آثارها على الشركة ومن ثم اتخاذ القرارات الملائمة.

أما أسلوب التحليل بالنسب فقد مر ذكره في أكثر من موقع ولا زيادة لمستزيد في هذا المجال.

\* وأما الأرقام القياسية باعتبارها أسلوباً من أساليب التحليل المالي فيتم أخذ الرقم الأقدم أساساً وينسب إليه الرقم الأحدث ويضرب الناتج في مائه، عندما يكون هنالك أكثر من رقم واحد يعبر عن حقيقة واحدة في أزمنة متغيرة.

$$\frac{2\text{س}}{1\text{س}} \times 100\% \text{ فيكون الناتج هو الرقم القياسي لتلك الحقيقة.}$$

على فرض أن س1 هو الرقم الأقدم وس2 هو الرقم الأحدث كما يمكن الاستفادة من هذا الأمر باستخراج التغير النسبي عن طريق المعادلة التالية:

$\frac{1\text{س} - 2\text{س}}{1\text{س}} \times 100\%$  وقد مر ذكر هذه المعادلة في موقع سابق في الوحدة الرابعة كما وضحت إحدى فوائدها عند استعراض الأوضاع التي قد تؤدي إلى تغير جوارب نسبة ما خاصة إذا ما تغير كل من البسط والمقام بالاتجاه نفسه، فهل تذكر ذلك؟ وقد يكون جواب هذه المعادلة إما موجباً وإما سالباً؛ فالجواب الموجب يعني أن التغير كان بالزيادة وإما السالب فيدل على أن التغير كان بالنقصان.

\* أما السلاسل الزمنية فلعلك تعرفها عزيزنا الدارس، من مادة الإحصاء أنها جداول يكون الزمن أحد الأعمدة الرئيسية فيها بينما يشتمل العمود الآخر أو الأعمدة الأخرى على البيانات التي يريد المحلل أن يتتبعها عبر الزمن.

ويمكن استخدام هذه الجداول لإنشاء أشكال بيانية تعبر عنها. وتعالج مادة الإحصاء الوصفي هذه الأمور بكل تفصيلاتها ولكن الذي يهمنا هنا هو أن المحلل المالي يمكنه أن يستخدم هذه الأشكال البيانية لتوضيح ما يتم التوصل إليه من خلال التحليل المقارن أو التحليل الأفقي.



## تدريب (2)

إذا كانت فترة تحصيل الديون لإحدى الشركات في كل سنة من السنوات الخمس الماضية بالأيام هي:

45 ، 50 ، 55 ، 60 ، 56

المطلوب:

1- ما المعيار الذي يمكن استخراجه من هذه الأرقام؟ ما معنى

2- احسبه.  $56 + 50 + 55 + 60 + 45$

5 (عمر السراي)

- 3- ما نوع هذا التحليل؟ اخصي
- 4- مقارنة بالسنة الأولى، ماذا طرأ على كفاءة الشركة في تحصيل ديونها؟
- 5- فيما يتعلق بالمعيار الذي استخرجته، كيف تقيم كفاءة الشركة في آخر سنتين؟ وعلى ماذا يدل ذلك؟
- 6- هل هذا الوضع سيء أم مقبول؟



## أسئلة التقييم الذاتي (1)

- 1- اشرح كيف يمكن أن يكون التحليل المقارن تحليلاً أفقياً وكيف يمكن أن يكون استخراجاً للمركز النسبي.
- 2- كيف تستخرج التغير النسبي ولماذا نحتاج إليه؟

## 4. مفهوم التحليل الائتماني وتحليل المخاطر

### 1.4 مفهوم التحليل الائتماني وأهدافه

لا يخرج التحليل الائتماني في جوهره عن تحليل قدرة طالب الائتمان على السداد وورغبته فيه. وهو بذلك يهدف إلى اتخاذ القرار الملائم المتعلق بمنح الائتمان أو حجبها عن طالبه سعياً وراء تقييم مخاطر عدم الوفاء عن طريق معرفة احتمال قيام طالب الائتمان بالوفاء وأنه راغب فيه في الموعد المحدد ويتم ذلك عن طريق:

1- تحليل الغرض من القرض، وذلك بدراسة:

أ- أسباب نشوء الحاجة إلى الاقتراض.

ب- النواحي التي سيتم صرف المال فيها.

2- تقييم قدرة الشركة على الوفاء في المدى القصير (إن كان القرض قصير الأجل)، وذلك عن طريق دراسة سيولة الشركة كما سيأتي لاحقاً.

3- تقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح إن كان القرض طويل الأجل كما سيأتي بيانه لاحقاً.

4- تقييم رغبة الشركة في الوفاء، ويتم ذلك عن طريق دراسة:

أ- سمعتها الائتمانية.

ب- تاريخ تعاملها المالي مع الآخرين.

ج- أخلاقيات أعضاء مجلس إدارتها ومديريها.

## 2.4 تحليل المخاطر للقوائم المالية الخاصة بالمقترض

ينصب التحليل هنا على محاولة معرفة قدرة المقترض على السداد، ويعتمد الأمر على الفترة الزمنية للائتمان؛ فإن كان الائتمان قصير الأجل لتمويل شراء بضائع على سبيل المثال، ينصب الاهتمام على تحليل النواحي ذات العلاقة ببيع البضاعة وتحصيل ثمنها وسداد ثمنها ويدخل في ذلك مجموعة من النسب ذات العلاقة. أما إذا كان القرض لغايات إنشاء مشروع اقتصادي أو شراء آلات أو إقامة مشروع إسكان فإن الأمر يختلف قليلاً كما يلي:

### 1- التحليل لغايات منح الائتمان قصير الأجل

أ- تحليل سيولة المقترض عموماً.

ب- معدل دوران المخزون.

ج- فترة بقاء المخزون في المستودعات.

د- نسبة المبيعات النقدية ومن ثم نسبة المبيعات الأجلة إلى إجمالي المبيعات.

هـ- نسبة الديون المشكوك فيها إلى مجموع الذمم المدينة.

و- فترة التحصيل: الفترة الزمنية التي تمضي بين بيع البضاعة بالدين وتحصيل ثمنها.

ز- فترة السداد: الفترة الزمنية التي يقوم التاجر عادةً بانتهاؤها بسداد ثمن ما اشتراه من بضاعة.

ح- تحليل ربحية المقترض في المدى القصير.

وسيتم بحث تفصيلات هذه النسب وكيفية استخدامها لاحقاً في هذه الوحدة.

### 2- التحليل لغايات منح الائتمان طويل الأجل

إذا كان الائتمان المطلوب طويل الأجل فإن الأمر ينصب على حسن استغلال المقترض للأموال وحجم الأرباح التي يحققها لأن السداد غالباً سيأتي من الأرباح كما يتم الاهتمام بمدى ربحية المقترض ومقدار تغطية أمواله الخاصة (حقوق المساهمين) للديون طويلة الأجل التي عليه.

وسيتم بحث تفصيلات ذلك في الفقرات التالية من هذه الوحدة إن شاء الله تعالى. أما الهدف المتوقع تحقيقه من كل ذلك فهو معرفة القدرة على خدمة الدين Debt Service أي دفع الفوائد والأقساط في موعد استحقاقها والمخاطر التي سيتعرض لها مانح الائتمان من خلال تحليله للقوائم المالية لطالب الائتمان. وتتلخص هذه المخاطر كما أسلفنا في أكثر من موقع في مخاطر عدم الوفاء Default Risk سواء ما يتعلق منها